



لواء د. / أحمد يوسف محمد عبد النبي

مستشار بقيادة أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا

## تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري

### مقدمة :

ظاهرة الهجرة قديمة منذ بدء الخليقة، وبفضلها نشأت المجتمعات وتكونت الحضارات، وبعد ظهور الدولة الحديثة وترسيم الحدود بمفهومها التنظيمي والسلطوي، تصاعدت حدة التنافس على المصالح السياسية والاقتصادية بين الدول في ظل عدم التوازن في توزيع الثروة بين الدول الغنية في النصف الشمالي والدول الفقيرة في النصف الجنوبي من الأرض، ومع التباين في الزيادة المطردة في عدد السكان في دول عن دول أخرى، ازدادت حدة التعاطى مع ظاهرة الهجرة في نطاقها المشروع وغير المشروع.

بعد أن أصبحت حركة البشر تتم وفق قواعد وقوانين منظمة وملزمة، ومع تنامي عوامل الطرد في الدول المصدرة للهجرة وعوامل الجذب في الدول المستقبلية للهجرة تصاعدت حدة الهجرة غير المشروعة، واتسمت بأبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، وتحولت في ظل سيولة التفاعلات الدولية والإقليمية وتنامي ظاهرة الإرهاب إلى واحدة من أهم القضايا الأمنية والسياسية التي تُورق الدول الأوروبية.

تأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقاً من تنامي ظاهرة الهجرة غير المشروعة في السنوات القليلة السابقة وتأثيرها على الأمن القومي للدول سواء دول المصدر أو دول المقصد، بالإضافة إلى ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بظاهرة الإرهاب والاتجار بالبشر وتماسها أيضاً مع أزمة اللاجئين.

**تهدف الدراسة** إلى تحليل ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة في إطار الأسباب والدوافع المحفزة لها، والتداعيات الناتجة عنها والمؤثرة على الأمن القومي المصري، وتبسيط الضوء على التوجهات والسياسات المصرية والجهود الحكومية الناجحة في مكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة، بالإضافة إلى استخلاص النتائج وطرح التوصيات المقترحة لمكافحة هذه الظاهرة، وذلك في محاولة للإجابة عن السؤال الرئيس في الدراسة : إلى أي مدى نجحت مصر في الحد من تداعيات هذه الظاهرة على الأمن القومي؟

المحور الرابع : النتائج والتوصيات المقترحة لمكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة.

### المحور الأول :

**الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الهجرة غير المشروعة**  
تمثل الهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد، حيث تتعدد تأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية على الدول سواء كانت دول مصدر أو عبور أو مقصد، ومن ثم جاءت أهمية التعرف على مفاهيم هذه الظاهرة ومدى توافقها أو مخالفتها للقواعد والقوانين المنظمة لها، ورصد الملامح الرئيسية لنشأتها وتطورها.

ترتيباً على ما تقدم تأتي هذه الدراسة في إطار منهج وصفي وتحليلي لظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة في بعدها الأمني لتحديد تأثيرها على الأمن القومي، وتم تناولها من خلال أربعة محاور على النحو التالي:

المحور الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الهجرة غير المشروعة.

المحور الثاني : تحليل ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة في بعدها الأمني (الأسباب والدوافع - التداعيات).

المحور الثالث : التوجهات والسياسات المصرية لمكافحة الهجرة غير المشروعة.



## تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري

لواء د. / أحمد يوسف محمد عبد النبي

### أولاً: المفاهيم السائدة للهجرة:

تُوصف الهجرة بكونها هجرة شرعية أو مشروعة أو قانونية أو نظامية في حالة توافقها مع القواعد والقوانين الدولية والمحلية المنظمة لها، وتُوصف بغير الشرعية أو غير المشروعة أو غير القانونية أو غير النظامية في حالة مخالفتها هذه القواعد والقوانين.

#### 1- التعريف اللغوي للمفاهيم السائدة للهجرة:

الهجرة في اللغة تعني الابتعاد أو الترك أو الهجر، وبشكل عام يُقصد بها الخروج من أرض إلى أرض أخرى، أو انتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيًا وراء الرزق<sup>(1)</sup>، وفي اللغة الإنجليزية تعني migration، وغير شرعي أو غير قانوني في اللغة الإنجليزية يعنى illegal، وغير نظامي يعنى irregular، والهجرة غير المشروعة أو غير الشرعية أو غير القانونية تعنى illegal migration، وأما الهجرة غير النظامية فتعنى irregular migration<sup>(2)</sup>، ورغم تعدد الوصف اللغوي للهجرة التي تتم خارج القواعد والقوانين المنظمة لها، فإن جوهرها واحد، ويقصد به الهجرة التي تتم بمعزل عن الأطر المنظمة قانونًا، وقد تكون هذه الأطر خاصة بدولتي المصدر والمقصد معًا، أو بإحدهما فقط، وسوف يتم استخدام تعبير الهجرة غير المشروعة في هذه الدراسة اتساقًا مع السياق اللغوي والمفاهيمي السائد في اللغة العربية في وصف حالة الهجرة التي تتم بالمخالفة للقواعد والقوانين المنظمة لها.

#### 2- المفهوم الاصطلاحي للهجرة:

مصطلح الهجرة في العلوم الاجتماعية يشير إلى الحركة الديموغرافية للأفراد أو المجموعات، وهي عملية تغيير محل الإقامة<sup>(3)</sup>، وعرفها الأستاذ الفرنسي (Evertlee)<sup>(4)</sup> بأنها التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة ومدة الإقامة أو نوعها، أو التفريق بين الهجرة الخارجية والداخلية<sup>(5)</sup>.

الهجرة من منظور القانون الدولي تعنى انتقال الأفراد بقصد الإقامة الدائمة، وينشأ عن الهجرة مركز قانوني للمهاجر اتجاه الدولة المهاجر إليها والدولة المهاجر منها<sup>(6)</sup>، وعرف المؤتمر الدولي المنعقد في روما 1924م الهجرة بأنها: ترك الأجنبي بلده ضمن جماعة أو منفردًا ليصل إلى بلد آخر بقصد الإقامة المؤقتة طلبًا للعمل أو التعليم أو الاستفادة أو اللجوء السياسي، أو بغية الإقامة الدائمة بغض النظر عن دوافع الانتقال<sup>(7)</sup>.

المتأمل لمضمون ومفهوم الهجرة لغويًا واصطلاحيًا يستنتج أنها أحد مظاهر كفاح الإنسان للبقاء والارتقاء، وهي بذلك حق من

حقوقه الطبيعية الأولية، كما أن المتتبع لحركة التاريخ الطبيعي والاقتصادي والإنساني يستنتج أيضًا أن الهجرة واحدة من أبرز العلاقات الارتباطية بين الإنسان وموارد الثروة التي تحيط به، وأنها كانت ومازالت سببًا في انتشار الحضارة والمدنية في جميع جهات الأرض، كما أنها أحد العوامل المؤثرة في حجم السكان سواء كان هذا التأثير إيجابيًا أو سلبيًا.

وترتيبًا على ما تقدم من تعريف ومفاهيم للهجرة، يمكن تعريفها في إطار عناصرها الرئيسية على أنها «حالة انتقال أو مفادرة أو ارتحال لفرد أو جماعة من بقعة جغرافية إلى بقعة جغرافية أخرى طواعية وبقرار شخصي من أجل تحقيق مصلحة سواء كانت لفترة قصيرة أو طويلة، أو بغرض الإقامة المؤقتة أو الدائمة، وهي إما تكون داخل الدولة وبالتالي لا يترتب عليها تغيير المركز القانوني للمهاجر، أو خارج الدولة وبالتالي يترتب عليها تغيير المركز القانوني للمهاجر».

### ثانيًا: المفاهيم السائدة للهجرة غير المشروعة:

1- ظهر مفهوم الهجرة غير المشروعة حديثًا بعد ظهور الدولة الحديثة بمفهومها الحالي وفرض تصاريح دخول (تأشيرات) لكل من يريد أن يعبر حدودها، بالإضافة إلى تطبيق القوانين الصارمة والمعقدة الخاصة بالهجرة المشروعة، الأمر الذي أسهم في ظهور وتطور الهجرة غير المشروعة.

2- الهجرة غير المشروعة من منظور منظمة العمل الدولية (ILO) هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين الشروط التي تحددها الاتفاقيات والقوانين الوطنية المحلية، وهم أيضًا الأشخاص الذين رُخص لهم العمل بموجب عقد ثم يخالفون هذا العقد، وهم أيضًا الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية ثم يقيمون فيها تجاوزًا للقانون<sup>(8)</sup>.

3- تعددت مفاهيم الهجرة غير المشروعة من المنظور القانوني، حيث يُعرفها البعض بأنها الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أي دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك، ويذهب فريق آخر إلى أنها تعنى الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة فيه مخالفًا للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقًا لأحكام القانونين الدولي والداخلي، أو خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وثيقة مزورة<sup>(9)</sup>.

### ثالثًا: الهجرة غير المشروعة والمفاهيم ذات الصلة:

1- يرتبط ويتداخل مفهوم الهجرة غير المشروعة مع عدد من المصطلحات يجب التمييز بينهم مثل مصطلح اللجوء،

الكبرى الاستعمارية آنذاك في جلب العمالة الأجنبية معتمدة في ذلك على مستعمراتها الأفريقية المتوسطية بسبب قربها الجغرافي ونفوذ الدول الأوروبية فيها.

#### ١- المرحلة الأولى قبل عام ١٩٧٥م:

اتسمت هذه المرحلة بحاجة الدول الأوروبية الملحة إلى العمالة الأجنبية القادمة من جنوب البحر المتوسط وسيطرتها على حركة تدفق أعداد المهاجرين من خلال قوات التجمع العائلي التي تدين بالولاء للدول الأوروبية الاستعمارية، كما فعلت فرنسا مع كل من الجزائر وتونس والمغرب، وتميزت هذه المرحلة بظهور الخطابات الحقوقية للمهاجرين ومطالباتهم بالحقوق المدنية لهم ولأبنائهم.

#### ٢- المرحلة الثانية ١٩٧٥م - ١٩٩٥م:

غلبت على هذه المرحلة ظهور التناقضات بين المهاجرين ومزاحمتهم لأبناء البلد الأصلي في سوق العمل مما أدى بالدول الأوروبية إلى تقييد الهجرة، ومع دخول اتفاقية «شنجن» الموقعة بين فرنسا وألمانيا ولكسمبورج وهولندا حيز التنفيذ عام ١٩٨٥م تم فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية ضد عمليات الهجرة إلى أوروبا من خارجها، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بالهجرة غير المشروعة لآلاف الشباب الأفارقة والعرب.

#### ٣- المرحلة الثالثة ١٩٩٥م وحتى الآن:

اتسمت هذه المرحلة بالطابع الأمني الصارم للسياسات الأوروبية في مواجهة الهجرة غير المشروعة القادمة من جنوب المتوسط تحديداً استناداً إلى ظهور التيار الإسلامي التطرفي في دول جنوب المتوسط وعولمته، والتفجيرات الإرهابية التي شهدتها كل من باريس ومدريد في عام ١٩٩٥م، ٢٠٠٤م، ولندن في يوليو ٢٠٠٥م بالإضافة إلى تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأت معها حملات مكافحة الإرهاب والترويج بأن أحد أسباب انتشار الإرهاب في أوروبا هو الهجرة غير المشروعة القادمة من دول جنوب المتوسط.

### المحور الثاني:

#### تحليل ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة في

#### بُعدها الأمني:

#### ( الأسباب والدوافع - التداعيات )

المتأمل من منظور عام للهجرة، وبصفة خاصة للهجرة غير المشروعة يلاحظ أنه مع بداية نشأتها كانت للهجرة انعكاسات في معظمها إيجابية على طرفيها دول المصدر ودول المقصد، حيث استفادت دول المصدر صاحبة الإنتاج البشري الفائض عن حاجتها في ظل ضعف اقتصادي ومالي من تصدير هذا الإنتاج البشري إلى دول المقصد صاحبة الاقتصاد القوي والفائض

فجوهر تعريف اللاجئ (Arefugee) يكمن في وجوده خارج بلاده ولديه خوف له ما يبرره مثل الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو آرائه السياسية، لذلك فقد وضع نفسه تحت حماية هذا البلد، وبالتالي فالفرق بين المهاجر غير الشرعي واللاجئ يكمن في الخطر الذي يتهدد الشخص المعنى، وحال توافر هذا الخطر نكون أمام حالة لجوء، حتى ولو كانت الهجرة بطريقة غير مشروعة، وبالتالي فإن كل لاجئ هو مهاجر غير شرعي، ولكن ليس كل مهاجر غير شرعي لاجئاً.<sup>(١٠)</sup>

٢- للتمييز بين الهجرة غير المشروعة والإتجار بالبشر، فالأولى محاولة فرد أو مجموعة أفراد دخول دولة ما بطرق غير مشروعة بما يعنى توافر الجانب الإرادي للمهاجر، بينما الثانية تعنى تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها لغرض الاستغلال بسائر أشكاله كالسُّخرة أو الاسترقاق أو الاستغلال الجنسي، أو نزع الأعضاء، ونحن هنا أمام حالة انعدام تام لإرادة الشخص المعنى أو الضحية، وبالتالي فالإتجار بالبشر جريمة ذات طابع جنائي وتخضع لقانون ونظام مختلف عن الهجرة غير المشروعة.

٣- كما يختلف مفهوم التهجير القسري عن مفهوم الهجرة غير المشروعة، نظراً لأن التهجير القسري هو هجرة اضطرارية ويُجبر عليها الفرد أو الجماعات إما لأسباب اقتصادية أو سياسية أو قهرية، وينتفى فيها إرادة المهاجر بعكس الهجرة غير المشروعة.

٤- الجدير بالإشارة أنه رغم أحقية دول العالم الفنية في معارضة الهجرة غير المشروعة والعمل على مكافحتها بكل الوسائل والطرق، فإنها تستخدم وسائل غير قانونية أحياناً وتتعارض مع حقوق الإنسان في معاملة هؤلاء المهاجرين مثل الإقامة في مجمعات معزولة في ظروف معيشية سيئة، وممارسة أساليب القهر والإهانة في التعامل معهم، وعلى الجانب الآخر تسمح هذه الدول بالهجرة الانتقائية إليها من أصحاب الكفاءات والعقول المتميزة حتى لو كانت بطرق غير مشروعة، وعلى حساب استنزاف هذه الكفاءات من مواطنها الأصلية.

#### رابعاً: النشأة والتطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير

#### المشروعة إلى أوروبا:

يعود تاريخ الهجرة إلى الشمال من دول حوض المتوسط وبالتحديد لدول أوروبا الغربية إلى النصف الثاني من القرن الماضي وتحديداً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت أوروبا من هذه الحرب فاقدة قدرتها البشرية وبنيتها التحتية، ومع انطلاق مشروع مارشال<sup>(١١)</sup> لإعادة إعمار أوروبا شرعت الدول



## تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري

لواء د. / أحمد يوسف محمد عبد النبي

الخارج، وانخفاض مستوى التعليم خاصة الفن، وتراجع الرؤية المجتمعية لقيمة العمل، وانتشار ثقافة الهجرة غير المشروعة فى القرى والمحافظات المصدرة لها، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الانتماء والولاء الوطنى.

٢- ترجع أسباب الهجرة المصرية غير المشروعة من منظور القانونى إلى وجود بعض الفجوات التشريعية فى القوانين المصرية، والتي تكثف الدولة جهودها مع مجلس النواب للتغلب عليها، بالإضافة إلى بعض القوانين الأوروبية التي تمثل حافزاً على هجرة الأطفال غير المصحوبين، والقيود القانونية المفروضة على الهجرة المشروعة إلى الخارج وارتفاع تكلفتها.

٤- يلعب الإعلام والمتغيرات التكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) دوراً مهماً فى تشجيع وتحفيز ورفع سقف تطلعات الشباب المصرى للهجرة غير المشروعة، بالإضافة إلى قصور التعليم الفن فى مصر عن رفع مهارات الشباب بما يواكب التطور التكنولوجى الراهن واحتياجات سوق العمل.

٥- تمثل المتغيرات البيئية المصرية عوامل طرد ودوافع للهجرة غير المشروعة، كالتلوث البيئى وتأثيره على بعض الحرف كالصيد مما يدفع أصحاب هذه الحرف للعمل كوسطاء تنفيذيين للهجرة غير المشروعة، بالإضافة إلى ظاهرتى الجفاف والتصحر، وانكماش الرقعة الزراعية وتأثيره على المزارعين والتي تدفع بأبنائهم إلى البحث عن فرص عمل لتحسين مستوى معيشتهم من خلال الهجرة غير المشروعة.

### ثانياً: تداعيات ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة

#### فى بعدها الأمنى:

يتضح البعد الأمنى لظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة فى ارتباطه بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة كأحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الأمن القومى، وتؤكد كذلك رؤية رسالة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م-٢٠٢٦م، والتي تضع تحقيق التنمية الشاملة بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ومع الأطراف الإقليمية والدولية أساساً للسياسات التنفيذية وآليات مكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة، كما أن جوهر الأمن القومى ومقياس تحقيق متطلباته فى أى دولة هو ما حققته من تنمية شاملة ومستدامة على أراضيها.

#### ١- التداعيات الأمنية للهجرة المصرية غير المشروعة

##### فى المجال السياسى:

أ- اعتبار مصر دولة مصدر وعبور ومقصد للهجرة غير المشروعة من منظور المنظمات والهيئات الدولية المعنية بشئون مكافحة الهجرة غير المشروعة يقلل من الفرص المتاحة أمام

المالى الكبير والحاجة الملحة للأيدى العاملة، ومن ثم نشأت علاقة ارتباطية اعتمادية حققت مكاسب لكلا الطرفين، ومع مرور الوقت وفى ظل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والتكنولوجية، اختلفت هذه العلاقة وظهرت التداعيات والمؤثرات السلبية على كلا الطرفين، والتي استوجبت ضرورة مجابهة هذه الظاهرة بسياسات وآليات أمنية فى معظمها من دول المقصد، وسياسات وآليات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية وأمنية من دول المصدر ممن تمتلك القدرات والإمكانات لذلك.

تواجه مصر بحكم موقعها الجغرافى كدولة مصدر وعبور ومقصد للهجرة غير المشروعة تحديات ومهددات ومخاطر تؤثر على أمنها القومى، وتبذل العديد من الوزارات والمؤسسات المصرية المعنية بملف الهجرة غير المشروعة جهداً مخلصاً لمكافحة هذه الظاهرة والحد من تداعياتها فى إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م-٢٠٢٦م، والتي طرحتها الحكومة المصرية ودار العمل بها وتكثيف جميع الجهود الحكومية وغير الحكومية لتحقيق أهدافها بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.

### أولاً: أسباب ودوافع الهجرة المصرية غير المشروعة:

حددت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م-٢٠٢٦م المحافظات الأكثر تصديراً للهجرة غير المشروعة فى محافظات الشرقية، الدقهلية، المنوفية، الغربية، كفر الشيخ، المنيا، أسيوط، الفيوم، الأقصر، كما حددت محافظات العبور فى الإسكندرية، دمياط، مرسى مطروح<sup>(١٢)</sup>، وتعتبر إيطاليا أشهر دول المقصد للهجرة المصرية غير المشروعة، بالإضافة إلى تركيا واليونان وقبرص، ثم تأتى فرنسا وأيرلندا وألمانيا ثم إسرائيل وجنوب أفريقيا.<sup>(١٣)</sup>

١- تأتى المتغيرات الاقتصادية المحلية كأحد أهم الأسباب والدوافع للهجرة المصرية غير المشروعة، حيث عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية رغم الجهود المبذولة فى هذا الصدد، وكذلك انكماش الاستثمار، وانخفاض قيمة العملة المصرية، وتراجع عائدات الحاصلات الزراعية فى ظل أزمة الغذاء العالمى، وزيادة أعداد اللاجئين على الأراضى المصرية، وتقليص فرص العمل أمام العمالة المصرية.

٢- كما تمثل المتغيرات الاجتماعية فى البيئـة المصرية أحد الأسباب والدوافع للهجرة غير المشروعة نظراً للزيادة السكانية المطردة، وتغير البنية التركيبية السكانية بزيادة نسبة الشباب فى الهرم السكانى للمجتمع ورتبتهم فى السفر إلى

٤- التداعيات الأمنية للهجرة المصرية غير الشرعية في المجال العسكري والأمني:

أ- استباحة الأراضي المصرية كدولة معبر للهجرة غير المشروعة، ومحاولات اختراق حدودنا البرية والساحلية الشمالية والجنوبية والغربية من المهاجرين غير الشرعيين، وعصابات الإتجار بالبشر للوصول إلى دول شمال وغرب أوروبا عبر البحر المتوسط، كل ذلك يتسبب في حالة توتر وتَحَفُّز دائم على الحدود تستوجب نشاطاً مكثفاً واستعداداً قتالياً عالياً ومستمرًا، وتتطلب جهوداً مضاعفة من قوات حرس الحدود والأجهزة الأمنية.

ب- تهديد الأمن العام المصري من جرّاء جرائم المهاجرين غير الشرعيين وتهريبهم للأسلحة والمخدرات عبر حدودنا البرية والساحلية، وتداعيات انتماء البعض منهم إلى تنظيمات إرهابية، بالإضافة إلى عمليات النصب والاحتيال التي تمارسها مكاتب التسفير الوهمي وعصابات الإتجار بالبشر.

### المحور الثالث

التوجّهات والسياسات المصرية لمكافحة الهجرة غير المشروعة:

على مدى ثماني سنوات انتهجت الحكومة المصرية توجهات وسياسات ناجحة وفعّالة في تعاملها مع تحديات ومهددات وأخطار ملف الهجرة غير المشروعة نظراً لتأثيره المباشر على الأمن القومي المصري، حيث نجحت في الحد من تدفّقات الهجرة غير المشروعة منها وإليها، وهذا بالرغم من استضافة ملايين اللاجئين والمهاجرين من مختلف الجنسيات واستفادتهم من جميع الخدمات الأساسية والاجتماعية أسوة بالمواطنين المصريين بالإضافة إلى النجاح في ضبط وإحكام الحدود البرية والساحلية، ووضع إطار تشريعي وطني لمكافحة تهريب المصريين المهاجرين غير الشرعيين، وتبنى إستراتيجية وطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة اعتباراً من عام ٢٠١٦م وتسعى لتحقيق أهدافها بحلول عام ٢٠٢٦م، وجاءت أهم التوجّهات والسياسات لمكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة على النحو التالي: (١٥)

١- شاركت مصر في «إعلان روما» بشأن مبادرة الاتحاد الأوروبي والقرن الأفريقي لمساعدة دول القرن في مكافحة أسباب الهجرة غير المشروعة في نوفمبر ٢٠١٤م، إلى جانب مشاركتها بفاعلية في عملية التحضير والصياغة في «قمة فاليتا» بالمالطا حول الهجرة غير المشروعة في نوفمبر ٢٠١٥م.

٢- تجفيف منابع الهجرة المصرية غير المشروعة ومنع خروج أى مركب هجرة من السواحل المصرية في إطار السياسات التنفيذية وآليات أول إستراتيجية وطنية لمكافحة ومنع الهجرة

مصر للعب دور محوري في السياسات والترتيبات الأمنية الإقليمية وينعكس سلبياً على تحقيق متطلبات الأمن القومي المصري في الدائرة الإقليمية.

ب- النمو المتزايد لأعداد المهاجرين المصريين غير الشرعيين في بلاد المهجر يؤدي إلى تكوين أقليات مقيمة إقامة غير شرعية يمكن استغلالها وتوجيهها بدعاوى كاذبة لتشويه إنجازات الحكومة والمطالبة بمساومات سياسية للضغط على النظام السياسي وزعزعة الثقة بين المواطنين والرموز الوطنية بالدولة، مما يؤثر سلبياً على الأمن السياسي الداخلي.

٢- التداعيات الأمنية للهجرة المصرية غير المشروعة في المجال الاقتصادي:

أ- تؤدي الهجرة المصرية غير المشروعة من المزارعين والحرفيين المهرة إلى حدوث ندرة في الكفاءات المتميزة في هذه المجالات، وبالتالي إلى خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية، كما يؤدي النقص في العمالة الماهرة إلى زيادة كبيرة في معدلات الأجور للموجودين من هذه الفئات، الأمر الذي يؤثر سلبياً على هيكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات، ويؤثر على حجم الإنتاج والنتائج القومي كآليات مهمة لتحقيق التنمية، ومتطلبات أساسية لتحقيق الأمن الاقتصادي.

ب- قد يرى البعض أن التحويلات المالية للمهاجرين المصريين غير الشرعيين قد يكون لها انعكاس إيجابي ودور في المساهمة في مشروعات التنمية بالدولة، إلا أن هذه التحويلات لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية وإنما غالباً ما تذهب إلى المجالات ذات الربحية السريعة التي قد تتعارض مع متطلبات الأمن الاقتصادي للدولة.

٣- التداعيات للهجرة المصرية غير المشروعة في المجال الاجتماعي:

تشير الدراسات الاجتماعية أن أكثر من ٩٥٪ من المهاجرين المصريين غير الشرعيين من الذكور تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة (١٤)، الأمر الذي أسهم في بروز ظاهرة الزواج من أجنبيات لضمان الوجود الآمن داخل دولة المهجر، ومن ثم ظهرت مشكلات نسب الأطفال وظهور جيل من الشباب فاقد الانتماء والولاء الوطني بالإضافة إلى أن زيادة نسبة الذكور من المصريين في بلاد المهجر تؤدي إلى مشكلات سلوكية نتيجة لامتهانهم مهناً متدنية تولد ميلاً للعنف والانحراف الأخلاقي والسلوك الإجرامي، الأمر الذي يستوجب ترحيلهم إلى مصر محملين بكل هذه المشكلات مما يتسبب بتداعيات وأعباء أمنية على أجهزة الأمن المصرية ويؤثر سلبياً على حالة السلم والأمن الاجتماعي الداخلي.



## تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري

لواء د. / أحمد يوسف محمد عبد النبي

غير المشروعة ٢٠١٦م - ٢٠٢٦م بالإضافة إلى إصدار قانون ٨٢ لعام ٢٠١٦م لمكافحة الهجرة غير المشروعة الذي حدّد عقوبات رادعة لمكافحة هذه الظاهرة، وذلك بتجريمه كل أشكال تهريب المهاجرين، وكذلك تم تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير المشروعة والإتجار بالبشر بموجب هذا القانون.

٣- ترأست مصر واستضافت بشرم الشيخ في يونيو ٢٠١٦م الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة الاتحاد الأفريقي حول الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، فضلاً عن إطلاق مصر وإيطاليا مبادرة مشتركة لتدريب كوادر شرطية من ٢٢ دولة أفريقية على مكافحة الهجرة غير المشروعة في مارس ٢٠١٧م.

٤- قامت وزارة الهجرة بمتابعة تنفيذ المبادرة الرئاسية «مراكب النجاة» التي أطلقها «الرئيس عبد الفتاح السيسي» ضمن توصيات النسخة الثالثة من منتدى شباب العالم في ديسمبر ٢٠١٩م (شملت ١٤ محافظة بين المحافظات الأكثر توجهاً للهجرة غير المشروعة) في إطار مشاركة مصر في تنفيذ المؤتمر العالمي للهجرة الذي شاركت مصر في مراحل إعداد واعتماده بمدينة «مراكش» المغربية في ديسمبر ٢٠١٨م.

٥- استضافت مصر المنتدى الإقليمي الأول «لهيئات التنسيق الوطنية» لمكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في أفريقيا في نوفمبر ٢٠١٩م كما تم إطلاق المكون من «مشروع تفكيك شبكات الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في شمال أفريقيا» بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وذلك في يوليو ٢٠٢٠م.

٦- طرح «الرئيس عبد الفتاح السيسي» في ١١ أكتوبر ٢٠٢١م خلال مشاركته في قمة دول تجمع «فيشجراد» بالمجر رؤيته الأشمل لحل أزمة الهجرة غير المشروعة التي تؤرق دول أوروبا، موضحاً أن الخطوط الأساسية والركيزة الضرورية لحل الأزمة تبدأ بعودة الاستقرار للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، ودعمها لتحقيق معدلات تنمية جيدة، كما أكد «الرئيس عبد الفتاح السيسي» أن مصر تحتضن ملايين المهاجرين ولا تعترف بمصطلح لاجئين.

٧- حرصت مصر على تدريب وتأهيل الشباب بالتعاون بين عدد من وزارات ومؤسسات الدولة، بجانب التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق التنمية المستدامة كأحد أهم آليات مكافحة الهجرة غير المشروعة، وجاء أبرز نتائج هذه الجهود في «إطلاق المركز المصري الألماني للهجرة والتوظيف وإعادة الإدماج» بتنسيق مع الجانب الألماني لتدريب وتأهيل الشباب على فرص العمل المتاحة في ألمانيا وكذلك تقديم خدمات التوظيف للباحثين عن العمل وإعادة الإدماج.

٨- تعددت السياسات المصرية في إطار برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية لتحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة وهو «القضاء على الفقر» وتحسين الحياة المعيشية للأسر المصرية كأحد أهم آليات مكافحة الهجرة غير المشروعة، حيث بلغ إجمالي الانفاق على هذه البرامج منذ العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢ ترليون جنيه، وفي هذا الإطار أطلقت الحكومة «مبادرة حياة كريمة» كمشروع طموح لمعالجة الفقر متعدد الأبعاد من خلال تطوير وتحسين حياة مراكز وقرى الريف المصري، ١٧٥ مركزاً على مستوى ٢٠ محافظة، ٤٦٥٨ قرية وأكثر من ٢٩ ألف تابع لها (كفور ونجوع وعرب)، وذلك خلال ثلاث سنوات، وبلغ إجمالي المستفيدين ٥٨ مليون مستفيد، وبتكلفة إجمالية ٧٠٠ مليار جنيه، بالإضافة إلى برنامج «تكافل وكرامة» الذي بلغ إجمالي المستفيدين من معاشات تكافل وكرامة خلال الثماني سنوات السابقة نحو ٥ ملايين أسرة بإجمالي نحو ١,١٢ مليار جنيه، كما بلغ دعم السلع التموينية نحو ٥٥٩ مليار جنيه، ودعم الإسكان نحو ١١,٦ مليار جنيه كما بلغ إجمالي المشاريع التي نفذها المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «مشروعك» منذ انطلاقه حتى أغسطس ٢٠٢٢م نحو ٦,١٩٨ ألف مشروع بقروض تقترب من ٢٥ مليار جنيه، وقد وفّرت هذه المشروعات ٨,٩٥ ألف فرصة عمل.<sup>(١٦)</sup>

٩- حظيت الجهود والسياسات التنفيذية المصرية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة بتقدير معظم الدول الأوروبية والمنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة بالهجرة، حيث أكد «الاتحاد الأوروبي» تقديره ودعمه مصر في جهودها لمكافحة الهجرة غير المشروعة والإرهاب، كما أشار تجمع «فيشجراد» بالجهود المصرية في ملف الهجرة غير المشروعة، وذكر «رئيس وزراء المجر» في مؤتمره مع «الرئيس عبد الفتاح السيسي» في «بودابست» في ١٢ أكتوبر ٢٠٢١م «أن أمن بروكسل (مقر رئاسة الاتحاد الأوروبي) لا يبدأ من ضواحيها وإنما من الحدود البحرية والبرية المصرية، وأن مصر لم تسمح لسفينة واحدة تنقل مهاجرين غير شرعيين بمغادرة شواطئها منذ ٢٠١٦م، حيث تقدم مصر مساهمة ضخمة لأمننا ولأمن أوروبا بالكامل».

### المحور الرابع

#### النتائج والتوصيات المقترحة لمكافحة الهجرة

##### المصرية غير المشروعة:

مما لا شك فيه أن الهجرة المصرية غير المشروعة لها تأثير سلبي على الأمن القومي المصري في مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية وباقي المجالات

غير المشروعة، الأمر الذى انعكس إيجابياً على تحقيق متطلبات الأمن القومي فى بُعد الاجتماعى بنطاق الدائرة الداخلية. ٥- نجحت قوات حرس الحدود بالتعاون مع القوات الجوية والبحرية فى ضبط وإحكام وتأمين الحدود المصرية البرية والساحلية وعدم استباحة الأرض المصرية «كدولة عبور» للهجرة غير المشروعة من دول الجوار الجغرافى مما أسهم فى تحقيق متطلبات الأمن القومي فى بُعد العسكرى والأمنى فى نطاق الدائرة المباشرة.

### ثانياً: التوصيات المقترحة لمكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة:

#### ١- فى المجال السياسى / الاقتصادى:

إبرام الاتفاقيات وطرح برامج تعاون دولية وإقليمية مع الدول صاحبة المصالح المشتركة فى مكافحة الهجرة غير المشروعة، وفتح قنوات جديدة لهجرة المصريين إلى الخارج فى إطار شرعى، وتسهيل إجراءات الهجرة الشرعية الموسمية أو الدائرية بما يوفر فرص عمل للشباب ويحقق مطالب الأمن القومي فى بُعديه السياسى والاقتصادى.

#### ٢- فى المجال الاجتماعى:

إدراج موضوعات للهجرة غير المشروعة فى مناهج الدراسات الاجتماعية، والتربية الوطنية فى مراحل التعليم المختلفة لبناء وعى وطنى وأمنى بمخاطر هذا النوع من الهجرة لدى الشباب المصرى، مع الاهتمام بتطوير التعليم الفنى ومراكز التدريب المهنى لتأهيل وتحسين المهارات المهنية وتوفير العمالة المطلوبة فى سوق العمل المحلية والأجنبية، الأمر الذى يعزز من متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعى المصرى.

#### ٣- فى المجال العسكرى والأمنى:

أ- دعم القدرات العسكرىة والأمنية لقوات حرس الحدود والأجهزة الأمنية لكل من الشقيقتين ليبيا والسودان من خلال توسيع نطاق التدريبات العسكرىة لحماية الحدود المشتركة، وتطوير وتفعيل الشراكات العسكرىة والأمنية معهما لمكافحة التسلل والهجرة غير المشروعة والتفريب وعصابات الإتجار بالبشر.

ب- تفعيل برامج التعاون العسكرى والأمنى مع دول الاتحاد الأوروبى والمنظمات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة، ودعم الجهود الإقليمية فى مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة لتفكيك التحالفات بين التنظيمات الإرهابية وعصابات التفريب والإتجار بالبشر، والذى ينعكس إيجابياً على الأمن القومي فى بُعد العسكرى والأمنى.

الأخرى، كما أن لهذه الهجرة غير المشروعة تداعيات على الأمن القومى المصرى فى دوائره الداخلية والمباشرة والإقليمية والدولية، وسوف نستعرض النتائج والتوصيات التى خلصت بها الدراسة على النحو التالى:

### أولاً: نتائج الدراسة:

١- فاقم من تأثير ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة على الأمن القومي المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ارتباطها وتشابكها مع خريطة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر، الأمر الذى استوجب تنفيذ مجابهات ميدانية عسكرىة وأمنية من قوات حرس الحدود وقوات إنفاذ القانون من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والذى كان بمنزلة تهديد الطريق لتبنى وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م - ٢٠٢٦م.

٢- مثل «عام ٢٠١٦» علامة فارقة فى تاريخ الهجرة المصرية غير المشروعة، فقبل هذا العام احتلت مصر مرتبة متقدمة فى ترتيب الدول فى مؤشرات الهجرة غير المشروعة كدولة «مصدر وعبور ومقصد» وبعد هذا العام ونتيجة للجهود المصرية المكثفة لمكافحة الهجرة غير المشروعة تقلصت معدلات هذه الهجرة وأشادت الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالهجرة والإتجار بالبشر واللجئىن بالدور المصرى فى هذا المجال، مما يعزز من الفرص المتاحة لمصر للقيام بأدوار أمنية محورية على المستوى الإقليمى، والاعتماد على مساهمتها الأمنية الفعالة على المستوى الأوروبى.

٣- تبنت مصر منذ عام ٢٠١٦م إستراتيجية شاملة للقضاء على الهجرة غير المشروعة بأهداف محددة وآليات فعالة حتى أصبحت نموذجاً دولياً ناجحاً فى مكافحة الهجرة غير المشروعة ودعم اللجئىن، وحظيت بإشادات دولية بتعاملها مع كلا الملفين فى إطار حرصها على الالتزام بالاتفاقيات الدولية، حيث نجحت بشكل كبير فى الحد من تدفقات الهجرة غير المشروعة إليها، بالإضافة إلى ضبط وإحكام حدودها البرية والبحرية أمام تسلل المهاجرين غير الشرعيين منها، أو عبور أراضيها وسواحلها.

٤- أسهمت بقدر كبير السياسات التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م - ٢٠٢٦م وبرامج ومبادرات الحماية الاجتماعية التى أطلقتها الحكومة المصرية فى تحسين الأحوال المعيشية للأسر المصرية وتوفير فرص عمل للشباب فى المحافظات المصدرة للهجرة غير المشروعة، مما كان له أكبر الأثر فى مواجهة الفقر والبطالة ومحدودية فرص العمل باعتبارها دوافع رئيسية للهجرة المصرية



## تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري

لواء د. / أحمد يوسف محمد عبد النبي

### ٤- في المجال القانوني:

تعزيز آليات التعاون القضائي والتشريعي، وإبرام اتفاقيات ثنائية جديدة للتعاون القضائي في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة مع الدول صاحبة المصالح المشتركة وذات الصلة والتي لا تربطها بمصر اتفاقيات ثنائية بغرض تيسير الإجراءات القضائية المتعلقة بتعقب عصابات التهريب، وتجميد أموالهم، بالإضافة إلى وضع آلية للعدالة الناجزة التي تضمن سرعة الفصل في قضايا الهجرة غير المشروعة، الأمر الذي يعزز من متطلبات وتحقيق الأمن القومي المصري في بعده القانوني.

### الخلاصة:

سعيًا في هذه الدراسة إلى طرح إطار نظري ومفاهيمي لظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة في بعدها الأمني في إطار تحليلي من خلال التعرض لأسباب ودوافع هذه الهجرة وتداعياتها الأمنية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والأمنية، ثم تعرضنا للتوجهات والسياسات المصرية لمكافحة الهجرة غير المشروعة خلال السنوات الثماني السابقة بعد تبني الحكومة المصرية إستراتيجية وطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م - ٢٠٢٦م، التي اعتمدت على آليات وسياسات تنفيذية تنموية لعلاج الأسباب والدوافع الأساسية لهذه الظاهرة والمتمثلة في الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دوافع من المنظور القانوني، والدور السلبي للإعلام، والتغيرات التكنولوجية، والتغيرات البيئية، ثم استخلصنا مجموعة من النتائج من هذه الدراسة، وأخيرًا طرحنا عدة توصيات لمكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة في المجالات الرئيسية المعنية بهذه الظاهرة.

### المراجع:

- ١- معجم المعاني الجامع، <https://www.almoamg.com/dict/ar-ar>
- ٢- انظر قاموس أطلس الموسوعي، انجليزي عربي، دار أطلس للنشر، ص ٧٢٤ - ٨٧٢.
- ٣- يحيى على حسن، المشروعية القانونية والأبعاد الأمنية للهجرة الوافدة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص ١٨.
- ٤- أستاذ علم الاجتماع، فرنسي الجنسية، صاحب نظرية الهجرة.
- ٥- سلمان السكران، الهجرة السكانية الداخلية، ترجمة محمد السيد غلاب، وفؤاد اسكندر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ط ١، ص ٤٩٩.
- ٦- طارق حسين محمود، دور الشرطة في حماية حق التنقل مع التطبيق على المنع من السفر، رسالة دكتوراه في علوم الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٩٤.
- ٧- محمد على محمد، دراسات في التغيير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٤م، الإسكندرية، ط ١، ص ٤١.
- ٨- محمد نجيب محمد على، إستراتيجية مقترحة لمواجهة تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني السوداني، رسالة دكتوراه، في الفلسفة القومية، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، القاهرة، ٢٠١٩م، ص ٥.
- ٩- وحيد عبد المجيد وآخرون، الهجرة غير النظامية، دراسة الحالة المصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨م، ص ٣٣.
- ١٠- وحيد حامد وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٦.
- ١١- مشروع مارشال إعادة ما دمرته الحرب العالمية الثانية بتمويل أمريكي.
- ١٢- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م - ٢٠٢٦م، موقع مجلس الوزراء، [www.idsc.gov.eg](http://www.idsc.gov.eg) على الرابط: <http://idsccapp.gov.eg/public/share/media/details/488>
- ١٣- نسرين البغدادى وآخرون، بحث الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ٨.
- ١٤- نسرين البغدادى وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢.
- ١٥- انظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات على الرابط: <https://w.sis.gov.eg/story/232771/Dg%85%D>
- ١٦- انظر موقع مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار: الموقع: [www.id.sc.gov.eg](http://www.id.sc.gov.eg)



## تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري

لواء أ.ح.د. / أحمد يوسف محمد عبد النبي

مستشار بقيادة أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا

### مستخلص:

تصاعدت حدة التنافس على المصالح السياسية والاقتصادية بين الدول في ظل عدم التوازن في توزيع الثروة بين الدول الغنية في النصف الشمالي والدول الفقيرة في النصف الجنوبي من الأرض، ومع التباين في الزيادة المطردة في عدد السكان في دول عن دول أخرى، ازدادت حدة التعاطي مع ظاهرة الهجرة في نطاقها المشروع وغير المشروع، وبعد أن أصبحت حركة البشر تتم وفق قواعد وقوانين منظمة وملزمة، ومع تنامي عوامل الطرد في الدول المصدرة للهجرة وعوامل الجذب في الدول المستقبلة للهجرة تصاعدت حدة الهجرة غير المشروعة، واتسمت بأبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، وتحولت في ظل سيولة التفاعلات الدولية والإقليمية وتنامي ظاهرة الإرهاب إلى واحدة من أهم القضايا الأمنية والسياسية التي تترك الدول الأوروبية.

ومن الأهمية دراسة تنامي ظاهرة الهجرة غير المشروعة في السنوات القليلة السابقة وتأثيرها على الأمن القومي للدول سواء دول المصدر أو دول المقصد، بالإضافة إلى ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بظاهرة الإرهاب والاتجار بالبشر وتماسها أيضاً مع أزمة اللاجئين.

ومن الضروري تحليل ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة في إطار الأسباب والدوافع المحفزة لها، والتداعيات الناتجة عنها والمؤثرة على الأمن القومي المصري، وتسييل الضوء على التوجهات والسياسات المصرية والجهود الحكومية الناجحة في مكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة، بالإضافة إلى استخلاص النتائج وطرح التوصيات المقترحة لمكافحة هذه الظاهرة.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير المشروعة، الأمن القومي، مصر

## The impact of illegal immigration on Egyptian national security

Major General Dr./ Ahmed Youssef Muhammad Abdel Nabi

Consultant of Nasser Military Academy for Postgraduate Studies

### Abstract:

The intensity of competition for political and economic interests between countries has escalated in light of the imbalance in the distribution of wealth between the rich countries in the northern half and the poor countries in the southern half of the Earth, and with the discrepancy in the steady increase in population in countries from other countries, the intensity of dealing with the phenomenon of migration has increased. In its legitimate and illegitimate scope, and after the movement of people began to take place according to organized and binding rules and laws, and with the growing factors of expulsion in the countries exporting immigration, It is important to study the growth of the phenomenon of illegal immigration in the past few years and its impact on the national security of countries, whether source or destination countries. It is necessary to analyze the phenomenon of Egyptian illegal immigration in the context of the causes and motivations motivating it, and the resulting repercussions affecting Egyptian national security, and to shed light On Egyptian trends, policies, and successful government efforts in combating illegal Egyptian immigration, in addition to drawing conclusions and presenting proposed recommendations to combat this phenomenon.

**Keywords:** illegal immigration, national security, Egypt